

(١٤٤٩) وعنه (ع) أنه قال : لا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا عَبْدًا وَلَا صَلَاحًا وَلَا اعْتِرَافًا.

(١٤٥٠) وعنه (ع) أنه قال : ليس بين أهل الذِّمَّةِ معاقلٌ . ما جَنَوْا من قتلٍ أو جراحٍ عمدًا أو خطأً فهي في أموالهم .

(١٤٥١) وعنه (ع) أنه قال : إذا أقرَّ الرجلُ بقتلٍ خطيئًا أو جراحةٍ فعليه الدِّيةُ في ماله في ثلاث سنين ، فإن شهدَ شهودًا أن قتله خطأً فقد صدَّقوه ، والدِّيةُ على عاقلته لا يكونُ الخطأُ على العاقلة إلا بشهادة عُدُولٍ ولا تُؤدَّى باعترافِ القاتل ولا بصلحه .

فصل | ٥ |

ذكر الجنايات التي توجب العقل ولا توجب القود

(١٤٥٢) رُوينا عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن عليٍّ (ص) أنه قال في الفارسيين يتصادمان فيموتان جميعًا أو أحدهما أو يناله كسرٌ أو جراحٌ^(١) قال : إن تعمَّدَا أو أحدهما قصَّد صاحبه ، فعلى المُتَعَمِّدِ القصاصُ فيما يُقتَصَرُ منه ، والدِّيةُ فيما تجب فيه الدِّيةُ فيما أصاب صاحبه . وإن كان ذلك خطأً فالدِّيةُ على عاقلته كلٌّ واحدٍ منهما . فالَّذِي يُضَمَّنُ كلٌّ واحدٍ منهما إذا قصَّدا جميعًا نصفُ الدِّيةِ ، لأن الذي أصاب صاحبه من فعلهما معًا ، وكذلك تُضَمَّنُ العاقلةُ إذا اضطدما معًا خطأً . فإن صدَّمَ أحدهما صاحبه فعلى الصادمِ الدِّيةُ في العمدِ في ماله . وعلى عاقلته في الخطأ فيما

(١) س . ز ، ي - جراحة .